النظرية النقدية التواصلية ومنطق بناء الأمن الديمقراطي

أ. ونوغي مصطفى

أستاذ مساعد "ب"

قسم العلوم السياسية

جامعة مولود معمري بتيزي وزو

ملخص:

تقوم هذه الدراسة على تفسير تطور النظرية النقدية في العلاقات الدولية، مع ابرز المجددين فيها "يورغن هابرماس"، الذي أكد على أن العقل التواصلي هوأساس بناء صرح الديمقراطية التشاورية، بالاعتماد على الرشادة في الأداء السياسي، والذي يؤدي إلى تكريس مبدأ المساءلة وممارسة الرقابة الدائمة على السلطة وفقا لأبعاد الأمن الديمقراطي من اجل تحقيق الصالح العام وصيانة الكرامة الإنسانية.

Abstract:

This study discusses the theme of "democracy security " as the fruit of critical theory development in international relations, with the new vision of "Jurgen Habermas" which address connective reason, moreover the study exhibits the power dimensions of democratic security to assure accountability of system for the reason to protect a public interest, human dignity and well-being of citizens in modern state.

مقدمة:

أنتجت النقاشات العلمية والأكاديمية مجموعة من النظريات الساعية إلى تفسير ومعالجة القضايا والمسائل العالقة التي تمس بمستقبل الإنسانية،ولعل من ابرز النظريات،النظرية النقدية التواصلية ل **يورغن هابرماس** والتي رافع عن طريقها لمصلحة مشروع الحداثة حيث أكد في مرافعته على أن مشروع الحداثة لم يكتمل بعد،وان إنتاج مفهوم الأمن الديمقراطي كبديل للأمن الإنساني عن طريق الاعتماد على الركيزة الأساسية لمشروع الحداثة والمتمثلة في العقلانية هوابرز رد على أنصار ما بعد الحداثة،ومنه ستحاول هذه الورقة البحثية الكشف عن ثنايا النظرية النقدية التواصلية وكيفية بنائها لمفهوم الأمن الديمقراطي،وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية : **كيف ساهمت العقلانية التواصلية في إرساء قواعد الأمن الديمقراطي؟**

1- النظرية النقدية التواصلية :

تعتبر بداية الثمانينات من القرن الماضي منعرجا حاسما ونقطة مرجعية ومفصلية للنظرية النقدية في العلاقات الدولية[1]،حيث صبت جهودها في تطوير العلاقات الاجتماعية والفلسفة السياسية والأخلاقية،وكانت مدرسة فرانكفورت الألمانية مهد التنظير النقدي،أين انصب هدفها الرئيسي على دحض الحجج الأساسي للواقعية الجديدة.

1-1- المدرسة المجتمعية لفرانكفورت الأساس الفلسفي للنظرية النقدية:

اتسمت مدرسة فرانكفورت FRANKFURT SCHOOL بكوكبة من المنظرين والمفكرين الذين تناوبوا على صناعة مجد المدرسة منذ نشأتها سنة 1923 ومنهم : ماركس هوركايمر،تيودور ادورنو،هربرت ماركوز ويورغن هابرماس،ولقد انطلق هؤلاء المنظرين من

[1] - Andrew Lanklater ,**The changing contours of critical international relations theory** .in: Richard wy jones, **Critical theory and world politics** .London: Rotledge, p 42.

فكرة "كارل ماركس" القائلة أن الفكر النقدي لا يمكن أن يكون معزولا أومفصولا عن الواقع وعن السياق التاريخي،فالإنسان الجرد ليس أكثر من تصور عند الفلاسفة المثاليين[2]،هذا الأمر جعل من النظرية النقدية تحوم حول جملة من الاستقصاءات الضرورية لبناء فلسفة متنوعة ومتحركة،يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

ا- دحض الكلية النظرية،

ب- دحض العقل الاداتي،

ج- دحض الوضعية الضيقة والفلسفة التحليلية .

كما أن النظرية النقدية في بنيتها الفكرية ترفض الفصل بين النظرية والممارسة في تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية،وتنظر إلى الإنسان باعتباره المنتج الحقيقي لسائر أنماط الحياة وأساس تفسير كل التحولات التاريخية في المجتمع،ويعتبر رفض النظرية النقدية لتسلط الفكر أوالمشروع الثقافي الغربي،واعتبرت أنموذج العقلاني هوالذي يجب أن يسود الفكر الإنساني السمة البارزة للمدرسة النقدية لفرانكفورت.

ومن جهة أخرى فان فلاسفة النظرية النقدية بدا تفكيرهم في مسالة العقل والعقلانية من ملاحظة أساسية وهي أن الأنوار ENLIGHTEMENT التي كان هدفها يتمثل في تحرير الإنسان من العبودية، لم تكلل بالنجاح نظرا لتكريس علاقات القوة المبنية على الخضوع وإقصاء الحرية[4].

ولقد تطورت النظرية النقدية كفلسفة اجتماعية من خلال نقدها للنظام الاجتماعي القائم وكشف جوانب الخلل فيه ورفضه إذا كان سلبيا لا يخدم تطور المجتمع ورقيه،والأكثر من

[2]- سليمان خالد المخادمة،"**نقد ماركس هوركهايمر للايدولوجيا**".الكويت :**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**،ع 70،ص 90

[3]- فتحي التريكي،رشيدة التريكي،**فلسفة الحداثة** .بيروت :مركز الإنماء القومي،1992،ص 71.

[4]- محمد نورالدين افاية،**الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة :نموذج هابرماس**.الدار البيضاء:إفريقيا الشرق،1991،ص30.

ذالك فإنها رافعة لأجل بناء المجتمع مع الحفاظ على الهوية والمثل المجتمعية المتوارثة،على نقيض النظرية الليبرالية والواقعية الجديدة التي ترتكزان على تعظيم المنفعة.

فالنظرية النقدية المجتمعية ترى أن هوية الدولة وتحديدها لماهيتها متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية،لذلك فان فهم الهويات جانب محوري لفهم الدولة،والأكثر من ذلك فهم معالم السياسة الدولية،فالهوية تؤثر بقوة في المصالح والافضليات،حيث أن هوية الدولة تعكس اولاوياتها وأفعالها القادمة[5].

1-2- الدولة الحديثة من منظور النظرية النقدية:

يقوم المنطلق الفكري للنظرية النقدية في نظرتها للدولة الحديثة باعتبارها شكل من أشكال الجماعة السياسية تمحورت على انتقادها حول ثلاثة ركائز وأبعاد أساسية وهي: المعيارية،الاجتماعية والتطبيقية الخاصة بالدولة،فالبعد المعياري للانتقاد تجلى في نقد الطرح الفلسفي كشكل يستبعد من التنظيم السياسي أي يستبعد من هم خارج نطاقه الإقليمي،أما البعد الاجتماعي بالحاجة إلى تطوير التفسيرات السائدة حول أصل الدولة وتطور الدولة الحديثة،والبعد الثالث المتمثل في البعد التطبيقي يتعلق بالإمكانية العملية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية لتكون أكثر تحررية وعالمية.

كما ارتكز المنطلق الفكري للنظرية النقدية على نقد السلطة في الدولة الحديثة ومؤسساتها الديكتاتورية،والأكثر من ذلك نقد المفهوم البورجوازي للحرية،ونقد كل ما تعلق بالممارسات الفاشية للسلطة ضد شعبها،وكشفت عن آليات السيطرة الثقافية،من خلال نقد الايدولوجيا،حيث وصلت إلى نتائج مفادها أن الفلسفة النقدية مجهود واسع متعدد المجالات والميادين،جهد واع لتنسيق معارفنا وأفكارنا داخل بيئة اجتماعية وتاريخية واضحة المعالم،باعتبارها

[5]- السيد صدقي عابدين،" **تحليل العلاقات الدواية من منظور بنائي**".جامعة القاهرة : مجلة النهضة،ع1،أكتوبر 1999،ص 149.

شرطا أساسيا لتسمية الأشياء بأسمائها دون خوف من المسؤولية الناجمة عن ذلك، باعتبار العقل الوعي هوصمام الأمان لها[6].

تهدف النظرية النقدية إلى تحقيق المساواة والحرية على نطاق عالمي،وأن الهدف يتطلب أشكال أخرى من الجماعة السياسية غير تلك التي تمثلها الدولة القومية الحديثة،نظرا للقيود التي تفرضها هذا النوع من الكيان السياسي على تحقيق غايتين أساسيتين وهما:

1- إعادة هيكلة الدولة الحديثة ونظام الدول للسماح بتطوير مستويات أعلى من العالمية خلال العمل وتجريد الدولة من القوى التي تحتكرها وإحلال نظام الدول ذات السيادة بهيكل عالمي من الحم العالمي.

2- العمل على زيادة الاحترام للتنوع الثقافي على المستوى العالمي،حتى يتم إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن،وواجباته كانسان في المقام الأول من خلال التحرك نحوأشكال أخرى من الجماعة السياسية[7].

أضحت النظرية النقدية رمزا للفلسفة التي تتحدى الحياة السياسية والاجتماعية وتقديسها لفكرة أساسية تتعلق بضرورة اهتمام دراسة العلاقات الدولية بكيفية تحرير الجنس البشري من القيود وأشكال الاضطهاد والإقصاء،فهي بهذا تنتقد المفاهيم التقليدية التي تميل إلى صالح استقرار الهياكل السائدة في النظام العالمي،وما يصاحبها من عدم المساواة في القوة والثروة،ومن ثم فان النظرية النقدية قد استهلت روح النقد الماركسي للرأسمالية من حيث السعي إلى فهم وتفسير أسباب عدم المساواة والسيطرة التي تشكل علاقات القوة العالمية وضرورة العمل على تقويضها.

[6]- سليمان خالد المخادمة،**مرجع سالف الذكر**،ص92.

[7] - Andrew Lanklater, **The transformation of political community**. UK: polity press ,1998,pp16-17.

مما سبق التطرق إليه حول البينية الفكرية وللنظرية النقدية المجتمعية الألمانية ونظرتها إلى الدولة الحديثة،يمكن الإدلاء بالاستناد إلى الخطاب الفلسفي لفرانكفورت بمشاربه وروافده في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة،بأن النظرية تسعى إلى تقديم خدمات جليلة لمجال التنظير في حقل العلاقات الدولية من جهة،والأكثر من ذلك فهي تقدم أرضية خصبة بواسطة نظرتها الفلسفية العميقة للإنسانية،بسعيها إلى تحرير الإنسان وجعله عصب بناء المجتمع الإنساني العالمي،بواسطة العقل والأفكار التي ينتجها،وليس بالثروة المادية التي يسعى إلى تحقيها على حساب القيم الإنسانية وكرامة الإنسان.

1-3- النظرية النقدية التواصلية ل: "يورغن هابرماس"" Jurgen Habermas "

يعتبر "يورغن هابرماس "من الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت،ويمثل النقطة المرجعية والمفصلية للنظرية النقدية المعاصرة،فهومن المجددين الأوائل لأفكار أسلافه،انطلاقا لرؤيته المنفردة لمجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يتميز مشروع **هابرماس** الفلسفي بطرح نظرية خاصة في التطور الاجتماعي تعطي الأولوية لتطور الأنساق المعيارية،وإبراز كل نسق معياري لكل مرحلة يمر بها المجتمع في تشكيل مؤسساته السياسية والقانونية،وذلك كبديل للأولوية التي أعطتها المادية التاريخية للبناء التحتي الاقتصادي في تشكيل البناء الفوقي،ويقصد **هابرماس** بذلك تقديم اعتقاد مفاده أن للمعايير والعلاقات الاجتماعية منطقا خاصا في التطور مستقبلا عن مستويات التطور الاقتصادي التي تمر بها المجتمعات .

ويهدف مشروع "هابرماس" إلى تقديم تصور بديل للعقلانية الجامدة التي تسير وفق نسق مغلق،والذي ينتج دائما عقلانية أداتية،والبديل حسبه هونموذج العقلانية التواصلية التي تعتمد على مفهوم العقل التواصلي،وهورد مباشر على مفكري ما بعد الحداثة،الذين اعتبروا أن مشروع الحداثة قد فشل،ولكن في نظر هابرماس لم ينجز بعد،ورافع على ضرورة إعادة الثقة لمشروع

الحداثة عن طريق الكشف على حداثة أخرى تعتمد على مفهوم العقل التواصلي الذي من شانه أن يعمل على زيادة العقلنة الاجتماعية في مجال الأخلاق والقانون ويشجع على ظهور تنظيمات ديمقراطية وقوانين وضعية فعالة[8].

كما يرى "هابرماس" أن السبيل الأمثل للدفاع عن مشروع الحداثة هوالسبيل الذي يسعى إلى تقديم تصور واضح للحداثة ذاتها،ومحاولة إثبات أن خطاب ما بعد الحداثة،ما هوإلا احد الخطابات الكثيرة التي ظهرت حول الحداثة ابتداءا من **"هيغل"**،والتي أخذت على عاتقها تأسيس تصور فلسفي عن الحداثة،والحقيقة حسب "هابرماس" أن جل الخطابات ترجع في أصولها إلى "هيغل" الذي يعتبر أول من قدم تلخيص فلسفي للحداثة.

وأما فيما يخص النقد الذي قدمه مكري ما بعد الحداثة لمفاهيم العقل والوعي وكذلك لمبادئ التنوير كالحرية والمساواة والعدالة،فهوبالنسبة لهابرماس نقد يستوحي أسسه من **"نتشه"**،لأنه أول من بدا في النقد الشامل،ولكنه يعتقدان الحداثة لا يمكن تجاوزها أونقدها.

انطلاقا من خارجها،كما يدعي فلاسفة ما بعد الحداثة الذين ينطلقون من منطلقات اليمين واليسار **الهيغلي** حسب تصور المنظر هابرماس[9].

ولقد جسد هابرماس النظرية النقدية التواصلية في العمل الذي قدمه تحت عنوان: **نظرية فعل التواصل** " The Theory of Communicative Action "،سنة 1984،أين قدم أطروحة صعبة يمكن تلخيصها في النقط الآتية:

1- دع هابرماس إلى ضرورة التحرير يعني بها الفلسفة مما يدعوه بفلسفة الوعي،التي ترى العلاقة بين اللغة والفعل كالعلاقة بين الذات والموضوع،وحصر رؤية العالم على هذا

[8]- ضرار بني ياسين،**"هابرماس في دفاعه عنها :الحداثة ما تزال المشروع الإنساني الذي لم ينجز بعد"**. الأردن:**مجلة الرأي**،ص2.

[9]- **المرجع نفسه**،ص ص 2-4.

النحوسيجعلها أسير للعقل الاداتي وللنزعة التشاؤمية التي خيمت على **"ادورنو"** وبطريقة مختلفة على "ماكس فيبر"،فالخلاص والانعتاق لا يكن أن يأتيا من هذا الموقف.

2- المرحلة الثانية يلخصها "ديفيد راسمسن""David Rasmussen " بوضوح على النحوالتالي : يمكن ان يتخذ الفعل صورتين،الفعل الاستراتيجي وفعل التواصل،فالأول يتضمن الفعل الغائي العقلاني،في حين لن فعل التواصل هوذلك الفعل الذي يسعى للوصول إلى الفهم الصحيح للظواهر الاجتماعية.

3- يترتب على إعطاء فعل التواصل الأولوية أمرين:

ا- العقلانية ليست ضربا من الخيال،وإنما هي موجودة في لغتنا ذاتها،وخاصيتها الأهم،وهي تلك التي يركز عليها هابرماس في حواره مفكري ما بعد الحداثة[10]، كما تستلزم هذه العقلانية نسقا اجتماعيا ديمقراطيا يشمل الجميع ولا يستبعد أحدا،هدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى التفاهم وبناء السلم والأمن المجتمعيين،انطلاقا من منطق يجعل من الفرد والجماعة مبدأين أساسيين،لا يجوز مقابلتهما ضديا،بل يجب النظر إليهما بوصفهما ثنائية.

أصلية في الديمقراطية،وبهذا تجاوز هابرماس الفكرين :الليبرالي الذي يعلي من شان الفرد على حساب الجماعة،والماركسي الذي يرفع من قيمة الجماعة على حساب الفرد،ويشترط القبول بمبادئ المساواة والاستقلالية،بوصفها مبادئ مؤسسة للمجتمع الديمقراطي.

ب- فكرة الأخلاق الكلية،وهي فكرة مفادها التفكير في بلورة وإنتاج نظام أخلاقي ينطبق على جميع البشر،بشتى مشاربهم الحضارية وأنماط حياتهم[11]،ويتم التوصل إلى هذه الفكرة في نظر هابرماس عبر نقاش عقلاني،تبحث فيها نتائج كل معيار من تلك المعايير الأخلاقية

[10]- **عمر كورش،" يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت:النظرية النقدية التواصلية "**.بيروت:**مجلة المستقبل**،جويلية 2005،ص 20.

[11]- ايان كريب،**النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**،تر: محمد حسين غلوم .الكويت:علم المعرفة،1999،ص 311.

انطلاقا من خاصيته الكلية،ومنه سعى هابرماس إلى إنقاذ مشروع الحداثة،لان هذه الفكرة تستدعي قيام النظام الأخلاقي على لساس عقلاني والذي يتخذ من وسيلة الإقناع السبيل الأمثل، على غرار فكرة ما بعد الحداثة التي تتخذ من القوة والقهر طريقة في إمرار وتبرير مشروعها.

مما سبق يمكن القول أن النظرية النقدية التواصلية لصاحبها **يورغن هابرماس** ،تؤمن بنتاج الفعل البشري وتخدم غايات هذا الفعل، وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية اكبر للبشر،وتتضمن أيضا تطويرا لأعمال **ماركس** الأولى،بتحويل التركيز على العمل نحوالتركيز على اللغة والتواصل،مما أنتج نقاش جديد في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية،مغزاه إعادة النظر في البناءات الاجتماعية للدول وهدفها بناء الدولة الحديثة التي تؤمن بكل شرائح المجتمع ومنه إعلاء صوت الموطنة العالمية.

2 – الأمن الديمقراطي :

2–1– مفهوم الأمن الديمقراطي :

تعتبر نهاية الحرب الباردة بمثابة المنطلق الأساس في إعادة النظر في البناءات النظرية والفكرية للنظام الديمقراطي، مع تعاظم الموجات المختلفة للديمقراطية وتفطن الجماعة الدولية إلى ضرورة إرساء قواعد متينة في النظام الدولي تقوض الحروب والصراعات سواء داخل الدولة أوفي المسرح الدولي .

وتزامن موعد انتشار هذه الأفكار مع الثورة المعرفية التي حدثت في مجال الدراسات الأمنية في حقل العلاقات الدولية،أين انتقلت مركزية الأمن من الدولة إلى الفرد،وهوالطرح الذي تبنته المدرسة النقدية للأمن بقيادة المفكر "**باري بوزان** ""**Barry Buzzan**"،وفحوى هذا الطرح يتمثل في أن الفرد هوالمنتج لسلوكياته وأفعاله في الدولة،وهوالذي يجب عليه تحمل

مسؤولياته،ولكي يحدث ذلك فان الدولة عليها توفير مناخ ملائم للفرد عن طريق تمكينه من حقوقه الكاملة،وإشعاره بأنه عنصر تستحيل استمرار تنمية وتشيد حاضر ومستقبل الدولة بدونه،وهوما يجعل الفرد المواطن يفجر طاقاته الإبداعية لخدمة الوطن والصالح العام.

ولقد تجسد الطرح النقدي للأمن من خلال إطلاق برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1994، القاضي بضرورة تحقيق الدول لأبعاده السبعة المتمثلة في : الأمن السياسي،الأمن الاقتصادي،الأمن الصحي،الأمن الغذائي،الأمن البيئي،الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي، وهذه الأبعاد لن تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي،وهوما جعل من الأمن الديمقراطي كبديل للأمن الإنساني،وهوالطرح الذي رافعة لأجله المدرسة المجتمعية ل**فرانكفورت** الألمانية بزعامة "**يورغن هبرماس**" **Jurgen Habermas** .

انطلق الطرح **الهابرماسي** من فكرة التحديث الانعكاسي والتي تصب في دفع التغيير الذاتي الغير المقصود في الدولة إلى المركز أي المواطن والمجتمع،والتغيير المقصود في هذه النظرية هوالتغيير الجذري في المجتمع وبعبارة أخرى تغيير أسس المجتمعات الحديثة كلها[12].

وذلك لن يتأتى إلا بتفعيل المبادرات المجتمعية في المؤسسات المنتخبة وفتح المجال للمواطن في تعزيز فرص المشاركة في رسم خارطة إدراكية أمنية للمجتمع انطلاقا من سيادة القانون واحترام التعددية الثقافية في المجتمع في امتزاج الثقافات.

إن مصطلح الأمن الديمقراطي حديث العهد والاستخدام في النقاشات العلمية والأكاديمية،نظرا للطرح الجديد الذي حمله والمتمثل في ربط الظاهرة الأمنية بالديمقراطية من جهة،واعتباره كبديل للأمن الإنساني من ناحية أخرى،حيث عرف الكاتب "**هينر**

[12] – الريش بك،**هذا العالم الجديد**،تر:ابوالعيد دودو.ألمانيا(كولونيا): منشورات الجمل،2001،ص22.

هانجي""Heiner Hanggi" الأمن الديمقراطي بأنه :" **قدرة ونجاعة الدولة في تحقيق الأمن الإنساني عن طريق تكريس قواعد الحكامة الديمقراطية."**[13]

كما عرفه "**فيليب اجزو""Filip Ejus** " الأمن الديمقراطي على انه :" **شفافية التنظيم وتسيير الأمن العام،المرتكزة على مسؤولية صناع القرار،احترام القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية،احترام حقوق الإنسان دون كبح حرياته المختلفة،المساواة في التمثيل،ومشاركة المجتمع المدني في مراقبة صيرورة النظام الديمقراطي،ومساءلة ومحاسبة من يحكم أمام سلطة قضائية مستقلة،ذات أهلية ومتخصصة".**[14]

من التعريفين السابقين نستخلص أن الأمن الديمقراطي كمفهوم معياري تحليلي معقد ومتشابك، ذات طبيعة اتصالية بين التنمية والديمقراطية، ولطبيعته الشاملة باعتباره يسعى إلى تجسيد كرامة الإنسان عن طريق تمكينه من حقوقه السياسية والمدنية والحقوق الأخرى، ولكن أيضا بمستوى من المسؤولية التي هي على عاتق الفرد المواطن الذي ينبغي أن يبادر بقدر كبير من العقلانية والرشادة قصد إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية،والأكثر من ذلك فهومجبر على المشاركة في حلها .

فالأمن الديمقراطي كفلسفة عالمية ساعية إلى تقديس المواطنة الديمقراطية بجعلها الركيزة الأساسية في بناء الدولة الحديثة القوية في عالم مليء بالصراعات الحضارية،والسموبالطبيعة الإنسانية وتجسيد السلم والأمن المجتمعيين اللذان يعودان بالفائدة على الأمن العالمي.

2-2- أبعاد الأمن الديمقراطي :

[13] - Heiner Hanggi ,"**conceptualizing security sector reform**" ,in :Bryden ,alan and Heiner Hanggi ,**reform and reconstruction of security sector** .Berlin,2004,p 04.

[14] - Filip Ejus, **Democratic security sector governance in Serbia**. Frankfurt :Peace Research Institute ,2010,P3.

للأمن الديمقراطي مجموعة من الأبعاد المتفاعلة والمحددة لمدلوله وهي كالأتي :

ا- المحاسبة الأفقية (Horizontal accountability) : يقصد بها وجود مؤسسات مرآة تابعة للدولة،تستمد شرعيتها ومشروعيتها من الشعب،وتعتبر الانتخابات هي النقطة المرجعية والمفصلية لمصداقية هذه السلطات،وحسب **"جيليرنودونال "" Donnel guillerno"** فان المحاسبة الأفقية تكمن في قدرة المؤسسات المنتخبة في متابعة ومساءلة صناع القرار والسهر على السير الحسن لوظائف النظام السياسي انطلاقا من مراقبة ومساءلة إطاراتها والفاعلين على صناعة القرار[15].

كما أن المحاسبة الأفقية تسعى إلى تعظيم فاعلية البرلمان ومبادرته في محاسبة السلطة التنفيذية باعتباره منتخب من قبل القاعدة الشعبية،مما يسمح بوصول اكبر قدر من الكفاءات الوطنية حسب منطق الاستحقاق،الضامن لإنتاج اكبر قدر من الخيارات الفعلية الموجهة للسياسات العامة للدولة الحديثة.

ب- المحاسبة العمودية (Vertical accountability) :وتعني قدرة المجتمع المدني في التأثير من خلال مؤسساته على الدولة،وذلك بتعبئة الإرادة العامة المنظمة في الجمعيات،المنظمات الغير حكومي،والنقابات العمالية المحترفة،وجماعات الضغط،وتكون هذه التعبئة بعيدة عن التبعية للسلطة،وذلك بتحلي مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية المالية والمعنوية عن أجهزة الدولة ،وهوالأمر الذي يسمح لها بالتأثير الايجابي في صناعة القرارات السيادية،والمشاركة في صياغتها النهائية.

[15] - Donnel guillerno," **Horizontal accountability in new democracies**" .in: Shedler Andears ,**The self-restraining state**:**power and accountability in new democracies** .Bourder, 1999,p60.

مادام أن المحاسبة الأفقية تمارس من خلال عملية الانتخاب،فان المحاسبة العمودية تتجسد في كون المجتمع المدني له فرص متابعة السلطة عن كثب،وذلك عن طريق تقديم مشاكل المجتمع عبر قنواته المستقلة،والأكثر من ذلك فهويساهم في إنتاج الحلول والبدائل وتقديم الخيارات للسلطة الحاكمة،دون المساس بأمن واستقرار الدولة،بواسطة التعبير عنها سلميا وحضاريا،انطلاقا من وعاء الأفكار المؤسسات البحثية ومراكز البحث الموجودة في الدولة[16].

ج- حكم القانون : هذا البعد عرف في الخطاب الحقوقي الغربي،والذي عرف بالفائض الصعب الملاحظة،وانطلاقا من ذلك فان حكم القانون عرف على انه :" **تلك القواعد التي تسمح أوتمنع المواطن من القيام أوالكف عن الفعل،دون كبح حرياته الفردية واستعمال التعسف على حقوقه المختلفة وحرياته الفردية**"[17].

فالقانون عمود الانسجام الاجتماعي باعتباره يعبر عن المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع،والحريص على حماية حقوق وحريات الأفراد دون المساس بالأمن العام واستقرار الدولة، **ولقد عبر عنها "رونالد دووركن " "Ronald Dworkin"** على أنها:

ضرورة معرفة المواطن لحقوقه وواجباته اتجاه الأخر والدولة،مع اعتراف السلطة الحاكمة بالحقوق المعنوية والسياسية للأفراد في إطار القانون الايجابي "[18].

وانطلاقا من هذا الطرح فحكم القانون يستوجب توفر ركيزتين أساسيتين وهما :

---

[16] - Caparini Marina ,Fluri Phillipe ,**Civil society and the security sector** : **Concept and practices in new democracies** .Berlin ,2006 ,p24.

[17] - Smulovitz Catalina ,**How can the rule –cost imposition through democracy mechanisms** ,In: Maravall Jose M, **Democracy and rule of law** .London: Cambridge ,2003,pp168-188.

[18] - Ronald Dworkin ,**Political judges and the rule of law** .London :British academy ,1978 ,p262.

ا- ضبط قطاع العدالة بمفهومه الايجابي (استقلالية،أهلية وتخصص) في يد الدولة الحامية للمصلحة العامة.

ب- إضفاء طابع احترام وتقبل الأخر وممارسة الحقوق الفردية والحريات المدنية وذلك من اجل بناء الصالح العام ومنه الارتقاء بالأمن الديمقراطي.

4- التمثيل (Representativeness): وهوالبعد الرابع للأمن الديمقراطي،ويتجلى هذا البعد في إشراك كل شرائح المجتمع في مشروع بناء الدولة الحديثة القوية ذات النظام الديمقراطي،حيث أن الطابع المشاركاتي يعطي أكثر شرعية ومشروعية للنظام السياسي الحاكم،وهوالأمر الذي يذوب ويقوض كل الحساسيات العرقية والطائفية التي أنتجها الولاء للهوية،وفي الأمن الديمقراطي يكون التمثيل نسبي دون التفرقة بين الرجل والمرأة،بما يمنح للمرأة حق النشاط والعمل السياسي والمساهمة في صياغة القرار السيادي للدولة الحديثة،وهوما تبنته هيئة الأمم المتحدة في سنة 2000 ميلادية،في القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم **1325**،أين رافع على دور المرأة في بناء السلم والأمن في الدولة،والأكثر من ذلك فالمرأة ساهمت في إرساء الأمن والسلم العالميين،وحث القرار جميع الدول ب:" **ضمان زيادة تمثيل المرأة في كل مستويات صناعة القرار في الدولة،الإقليم والمؤسسات الدولية واليات الوقاية وحل وتسير النزاعات الدولية**"[19].

5- الشفافية (Transparency) : إن الشفافية مرتبطة بسهولة تدفق المعلومات والمشاركة في إنتاجها ضمن نمط وإطار مفتوح يسمح بالمساءلة والمحاسبة،والنظام

[19] - Unesco , Résolution 1325,31 Octobre 2000,p02.

الشفاف هوالنظام الذي يتمتع بوجود إجراءات واضحة في عملية صنع القرارات العامة،بالإضافة إلى وجود قنوات مفتوحة للاتصال بين الفواعل ولديه درجة عالية من إمكانية وصول المعلومة[20].

فالشفافية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية،ووجودها يسمح بإنتاج أرضية خصبة للحكم الراشد الذي يعني التسيير بأمانة وشفافية،ويستند إلى معيار أساسي في تقييم الأنظمة السياسية في العالم،وهومفهوم **الجودة السياسية**،والذي يشمل بدوره على ثلاثة عناصر وهي :

1- الفعالية : وهي قدرة النظام السياسي على أداء الوظائف المجتمعية بصورة متميزة،وذلك بإنتاج منطق رضى وطاعة المجتمع للسلطة دون الحاجة إلى إكراه وتحقق الفعالية عند تجسيد أمرين وهما :

* **الاستقرار** : وذلك باحتواء مصادر أللاستقرار السياسي،وحسب" **ليبست** "" **Lipest**" فان الاستقرار يتجسد عند توفر درجة مقبولة من النموالاقتصادي.

* **الرفاه**:وذلك بتحديد الحقوق الأساسية للمواطن،وهوالذي يتجسد في ظل ما يسمى بالآمان الرباعي :

تقويض مصادر الجهل،تقويض مصادر الفقر،تقويض مصادر المرض وتقويض منابع الخوف.

2- المشروعية :تعبر على مدى رضى المحكومين بالحاكم،وهي عملية سياسية مستدامة ومعبرة عن طبيعية العلاقة بين النظام السياسي ووسطه المجتمعي،فهي علاقة طردية بين المشروعية والفعالية،فكلما زادت الفعالية زادت المشروعية واتجهت نحوالفائض والعكس صحيح.

[20]- يوسف زردام،" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**".جامعة الجزائر :مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيم سياسي وإداري،2007،ص12.

3- التداول : يعني أن عمر الحكومة والهيئات المحلية المحددة بالمشاركة السياسية،وبالتالي فالتداول مضمون في حالة توفر بعض الشروط والركائز من بينها :

* وضوح دستوري حول عمر الحكومة والهيئات الرسمية الأخرى .

* وجود انتخابات ديمقراطية بشروطها الأربعة : انتظام،حرية،نزاهة وتعددية.

*وجود وضوح إجرائي في تنظيم التداول .

وبتوفر هذه الشروط يتحقق التجانس الاجتماعي وتكرس فكرة الحكم الراشد[21].

وأمام الزخم المعرفي والنظري الذي تتسم به الشفافية فهي بمثابة حجر زاوية في بناء الديمقراطية المشاركاتية،ومنه إرساء قواعد الأمن المجتمعي والأمن الديمقراطي .

إن الأبعاد الخمسة للأمن الديمقراطي في حالة تفاعلها بشكل سليم ستنتج أرضية خصبة للتفاعل الاجتماعي الايجابي،وهوالأمر الذي يسهل من بناء توافق مجتمعي يسمح

بتكريس ثقافة الولاء الوطني على حساب الولاء للهوية دون المساس بخصوصية الأقليات والعرقيات المكونة للجسد الاجتماعي للدولة الحديثة،وهوما يساعد على بناء التنمية الإنسانية في المجتمع،والسموبالمواطن.

خاتمة:

عبر مشروع الحداثة الذي دافع ورافع لأجله المفكر الألماني "**يورغن هابرماس** " المبني على فلسفة التنوير والعقلانية،التي جسدت في النظرية النقدية التواصلية،على أحقية الجنس البشري العيش في كنف الديمقراطية التحاورية المبنية على النقاش والتواصل بين مختلف الشرائح والعرقيات المشكلة للجسد الاجتماعي،وذلك بالاحتكام إلى العقل باعتباره جوهر الإنسان،وفي

[21]- نسيمة عقة،"**تقوية الدولة تفعيل الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد** ".تلمسان : مجلة العلوم القانونية والإدارية،كلية الحقوق،جامعة أبوبكر بلقايد،2007،ص146-147.

حالة توفير شرط العقلانية والإيمان بالمصير المشترك فان الأمن والاستقرار يكون صمام الأمان للمشروع الديمقراطي المنبثق من العقل الاجتماعي للدولة الحديثة،والذي بدوره يحقق كرامة الإنسان ويعل بها.

قائمة المراجع :

1- باللغة العربية:

1.الكتب:

1- الريش بك،**هذا العالم الجديد**،تر:ابوالعيد دودو .ألمانيا(كولونيا): منشورات الجمل،2001،ص22.
2- ايان كريب،**النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**،تر: محمد حسين غلوم .الكويت:علم المعرفة،.1999

3- محمد نورالدين افاية،**الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة :نموذج هابرماس**.الدار البيضاء:إفريقيا الشرق،1991.

2.المجلات :

1- السيد صدقي عابدين،" **تحليل العلاقات الدواية من منظور بنائي**".جامعة القاهرة : مجلة النهضة، ع1،أكتوبر 1999 .
2- سليمان خالد المخادمة،"**نقد ماركس هوركهايمر للايدولوجيا**".الكويت :**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع 70.
- فتحي التريكي،رشيدة التريكي،**فلسفة الحداثة** .بيروت :مركز الإنماء القومي،1992،ص 71.
3- - نسيمة عقة،"**تقوية الدولة تفعيل الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد** ".تلمسان : مجلة العلوم القانونية والإدارية،كلية الحقوق،جامعة أبوبكر بلقايد،.2007

4- عمر كورش،" **يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت:النظرية النقدية التواصلية** ".بيروت:**مجلة المستقبل**،جويلية .2005

5- ضرار بني ياسين،"**هابرماس في دفاعه عنها :الحداثة ما تزال المشروع الإنساني الذي لم ينجز بعد**". الأردن:**مجلة الرأي**.

3.مواد غير منشورة:

1- يوسف زردام،" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**".جامعة الجزائر :مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيم سياسي وإداري،2007.

2. باللغة الأجنبية:

1- Books:

1- Andrew Lanklater ,**The changing contours of critical international relations theory** .in: Richard wy jones, **Critical theory and world politics** .London: Rotledge,2008.

2- Andrew Lanklater, **The transformation of political community**. UK: polity press ,1998.

3- Caparini Marina ,Fluri Phillipe ,**Civil society and the security sector** : **Concept and practices in new democracies** .Berlin ,2006.

4- Donnel guillerno,'' **Horizontal accountability in new democracies**" .in: Shedler Andears ,**The self-restraining**

state:**power and accountability in new democracies** .Bourder,.1999.

5- Heiner Hanggi ,"**conceptualizing security sector reform**" ,in :Bryden ,alan and Heiner Hanggi ,**reform and reconstruction of security sector** .Berlin,2004.

6- Filip Ejus, **Democratic security sector governance in Serbia**. Frankfurt :Peace Research Institute ,2010.

7-Ronald Dworkin ,**Political judges and the rule of law** .London :British academy ,1978.

8 - Smulovitz Catalina ,**How can the rule –cost imposition through democracy mechanisms** ,In: Maravall Jose M, **Democracy and rule of law** .London: Cambridge ,2003.